

دراسات نقدية ٢ – الاسبوع الرابع

الشفافية الإدارية وأثرها في تطوير أداء الإدارة العامة
"الإدارة المالية نموذجاً"

إعداد الطالبة/
ظي علي القحطاني

دكتوراه إدارة عامة

٢٠٢٦



مدى دقة تحديد أهداف الدراسة

تشكل صياغة الأهداف من أهم المؤشرات على جودة البناء العلمي لأي دراسة، إذ تمثل الأهداف البوصلة التي توجه بقية مكونات البحث. وبالرجوع إلى الدراسة محل التحليل، يظهر أن الأهداف قد تم تحديدها بصورة مباشرة في متن البحث، حيث سعت الدراسة إلى بيان أثر الشفافية الإدارية في تطوير أداء الإدارة العامة مع التركيز على الإدارة المالية كنموذج تطبيقي.

من حيث الدقة، إن الأهداف جاءت واضحة من حيث الاتجاه العام (دراسة العلاقة بين الشفافية الإدارية وتطوير الأداء)، إلا أن مستوى الدقة التفصيلية يختلف بين هدف وآخر. فبعض الأهداف صيغت بصيغة عامة مثل “التعرف على دور الشفافية الإدارية”، وهي صياغة وصفية واسعة تحتاج إلى تحديد أدق لطبيعة هذا الدور: هل هو تأثير مباشر؟ هل هو علاقة ارتباطية؟ هل هو تأثير سببي؟

إلا أن الدراسة – في المجمل – لم تعانِ من غموض مفاهيمي كبير في تحديد مقصدها البحثي، بل حددت نطاقها بوضوح من حيث المجال (الإدارة المالية) ومن حيث المتغير الرئيسي (الشفافية الإدارية). وعليه يمكن القول إن هناك وضوحاً مقبولاً في صياغة الأهداف، وإن كانت تحتاج في بعض المواضع إلى مزيد من التحديد الإجرائي.

مدى ترتيب الأهداف واتساقها مع الإجراءات البحثية

من حيث البناء المنهجي، يظهر أن الأهداف جاءت متدرجة من العام إلى الخاص، حيث بدأت الدراسة بتحديد الهدف العام المرتبط بقياس أثر الشفافية، ثم تفرعت إلى أهداف فرعية تتعلق بأبعاد الشفافية وأبعاد الأداء الإداري.

هذا التدرج يعكس درجة جيدة من التنظيم المنهجي، خاصة إذا قورن بأداة الدراسة المستخدمة (الاستبانة) التي صُممت في ضوء هذه الأبعاد. فوجود محاور في الاستبانة تقيس جوانب الشفافية، وأخرى تقيس جوانب الأداء، يدل على اتساق نسبي بين الهدف وأداة القياس.

كما أن التحليل الإحصائي المستخدم – والذي يتضمن قياس العلاقة أو التأثير – يؤكد أن الإجراءات البحثية جاءت متماشية مع طبيعة الأهداف. فلم يكن هناك انفصال بين ما تسعى الدراسة لتحقيقه وبين الوسائل التي استخدمتها لذلك.

هناك درجة جيدة من الاتساق الداخلي بين الأهداف، ومنهج البحث، وأداة جمع البيانات، وطريقة التحليل، وهو ما يُحسب للدراسة من الناحية التصميمية.

مدى قابلية الأهداف للقياس

قابلية القياس معيار جوهري في تقييم جودة الأهداف البحثية، خاصة في الدراسات الكمية. وبالنظر إلى طبيعة الدراسة، نجد أنها اعتمدت على استبانة ميدانية واستخدمت أدوات تحليل إحصائي لقياس العلاقة بين الشفافية الإدارية وأداء الإدارة العامة. هذا يعني أن الأهداف – من الناحية التطبيقية – كانت قابلة للتحويل إلى مؤشرات كمية قابلة للقياس، مثل:

- مستوى تطبيق الشفافية.
- مستوى كفاءة الأداء الإداري.
- درجة العلاقة بين المتغيرين.

غير أن الإشكالية ليست في قابلية القياس الفعلية، بل في طريقة صياغة الأهداف. فبعض الأهداف صيغت بلغة وصفية (التعرف – الكشف – بيان)، وهي صياغات قد تُعد أقل دقة من حيث التحديد الكمي. كان من الأفضل أن تُصاغ الأهداف بصيغة أكثر تحديداً، مثل: “قياس أثر...” أو “اختبار العلاقة بين...”.

مدى اتساق الأهداف مع مشكلة الدراسة

مشكلة الدراسة – كما عُرضت – تتمحور حول ضعف أو تفاوت مستويات الأداء في الإدارة العامة، والحاجة إلى تعزيز الشفافية كمدخل إصلاحي. وهنا يتضح أن الأهداف جاءت منبثقة مباشرة من المشكلة، حيث سعت الدراسة إلى اختبار ما إذا كانت الشفافية تمثل عاملاً مؤثراً في تطوير الأداء.

هذا الارتباط يُعد نقطة قوة واضحة؛ لأن الأهداف لم تكن منفصلة عن الإشكالية المطروحة، بل كانت ترجمة عملية لها. كما أن اختيار “الإدارة المالية نموذجاً” يعكس محاولة لتحديد الإطار التطبيقي للمشكلة وعدم الاكتفاء بالتناول النظري العام.

إن الأهداف جاءت متماشية مع مشكلة الدراسة، وأسهمت في توجيه البحث نحو معالجة الإشكالية المطروحة بدلاً من الخروج إلى قضايا جانبية.

دقة صياغة الفرضيات واتساقها مع الدراسة

الفرضيات في الدراسات الكمية تمثل الصياغة الإحصائية للعلاقة بين المتغيرات. وبالرجوع إلى الدراسة، نجد أنها صاغت فرضيات ترتبط بوجود علاقة أو تأثير بين الشفافية الإدارية وأداء الإدارة العامة.

من حيث الصياغة، جاءت الفرضيات في شكل مباشر، وغالباً ما اتخذت صيغة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين... " أو "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لـ..."

هذه الصياغة تُعد علمياً سليمة لأنها:

- تحدد نوع العلاقة.
- تشير إلى الدلالة الإحصائية.
- تعكس إمكانية اختبارها باستخدام أدوات تحليل مناسبة.

كما أن الفرضيات بدت منسجمة مع محاور الاستبانة والتحليل الإحصائي المستخدم، مما يدل على وجود ترابط منهجي بين الفرضيات وأداة القياس والنتائج.

تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة

- تشكل هذه النقطة من أهم عناصر القوة في الدراسة؛ إذ يمكن تحديد المتغيرات بوضوح:
- المتغير المستقل: الشفافية الإدارية (بأبعادها المختلفة).
 - المتغير التابع: تطوير أداء الإدارة العامة (في نطاق الإدارة المالية).

وقد تم تفكيك المتغير المستقل إلى أبعاد أو مؤشرات يمكن قياسها، وكذلك المتغير التابع إلى مظاهر أداء محددة. هذا التفكيك يعكس وعياً منهجياً، لأنه يحول المفاهيم المجردة إلى عناصر قابلة للقياس. غير أن الدراسة كان يمكن أن تُبرز هذا التحديد بصورة أكثر وضوحاً عبر مخطط مفاهيمي (Conceptual Framework) يوضح العلاقة بين المتغيرات، مما يزيد من دقة العرض المنهجي.

دقة تعريف المصطلحات والمفاهيم

تناولت الدراسة مفاهيم أساسية مثل:

- الشفافية الإدارية.
- الأداء الإداري.
- الإدارة العامة.
- الإدارة المالية.

وقد تم تعريف هذه المفاهيم في الإطار النظري بالرجوع إلى الأدبيات السابقة، مما يعكس التزاماً علمياً بتأصيل المفاهيم قبل قياسها.

غير أن بعض التعريفات اتخذت طابعاً نظرياً عاماً دون الانتقال مباشرة إلى تعريف إجرائي واضح يوضح كيفية قياس المفهوم داخل الاستبانة. وكان من الأفضل أن تُختتم كل مجموعة تعريفات بتحديد “التعريف الإجرائي” الذي يوضح المقصود بالمفهوم داخل هذه الدراسة تحديداً.

التقييم الإجمالي المنهجي

- إن الدراسة تمتعت ببناء منهجي جيد نسبياً، حيث:
- الأهداف واضحة في اتجاهها العام، وإن كانت تحتاج أحياناً إلى مزيد من الدقة الإجرائية.
- هناك اتساق جيد بين الأهداف والمنهج وأداة القياس.
- الفرضيات صيغت بصورة علمية قابلة للاختبار.
- المتغيرات محددة بوضوح منطقي.
- المفاهيم عُرِّفت نظرياً بصورة مقبولة، مع حاجة أكبر لتعريف إجرائي أدق.

المرجع

بخيت، م. س. (٢٠٢٣). الشفافية الإدارية وأثرها في تطوير أداء

الإدارة العامة "الإدارة المالية نموذجاً". Retrieved from

https://journals.ekb.eg/article_276701.html



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

